

التعديلات في النصوص الأساسية – التقدم المحرز حتى الآن

المقدمة

1- منذ آخر اجتماع لمجموعة العمل في 21 مايو/أيار 2009، عقدت لجنة الشؤون الدستورية والقانونية دورتها السابعة والثمانين يومي 26 و27 مايو/أيار وكانت المشاركة في هذه الدورة مفتوحة للمراقبين من دون أن يكون لهم الحق بالكلام.

2- ودرست لجنة الشؤون الدستورية والقانونية البنود التالية: (1) ميثاق مكتب التقييم؛ (2) تنفيذ الإجراءات الخاصة بالمجلس في خطة العمل الفورية؛ (3) إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي؛ و(4) مسائل أخرى.

التقدم المحرز

3- **ميثاق مكتب التقييم:** استعرضت لجنة الشؤون الدستورية والقانونية الميثاق ودرست تعديلين فيه وأقرتهما. وسوف تستعرض لجنة البرنامج الميثاق مجدداً قبل عرضه على المجلس للموافقة عليه في دورته المقرر عقدها في شهر سبتمبر/أيلول.

4- **تنفيذ الإجراءات الخاصة بالمجلس في خطة العمل الفورية:** أقرت لجنة الشؤون الدستورية والقانونية التعديلات في كل من: الفقرة 1(ج) والفقرة 2 من المادة 22 من اللائحة العامة للمنظمة المتعلقة بانتخاب المجلس والتي جاءت نتيجة انعقاد دورات المؤتمر من الآن فصاعداً في شهر يونيو/حزيران وليس في شهر نوفمبر/تشرين الثاني؛ و(2) الفقرة 1 من المادة 24 من اللائحة العامة للمنظمة المتعلقة بوظائف المجلس بالنسبة إلى "حالة الأغذية والزراعة في العالم والمسائل ذات الصلة"، بحيث أصبح من الواضح أن هذه الوظائف سوف تكون بالدرجة الأولى في المستقبل من صلاحيات اللجان الفنية والمؤتمر. وأقرت أيضاً لجنة الشؤون الدستورية والقانونية الاقتراح الذي يقضي بمعالجة الإجراءات الأخرى الخاصة بالمجلس في خطة العمل الفورية ضمن قرار صادر عن المؤتمر. وطلبت اللجنة إطلاع الأعضاء كافة وبشكل كامل على انعكاسات التغيير في نمط عقد دورات المؤتمر والمجلس بالنسبة إلى الولاية المستقبلية لكل من الرئيس المستقل للمجلس والأعضاء في المجلس وفي لجنة البرنامج ولجنة المالية ولجنة الشؤون الدستورية والقانونية. وترد هذه التعديلات بالتفصيل في تقرير لجنة الشؤون الدستورية والقانونية وفي المرفق الأول بالتقرير.

5- **إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي:** درست لجنة الشؤون الدستورية والقانونية وأقرت التعديل في المادة 3 من الدستور بناءً على اقتراح مقدم من فرنسا ويقضي بأن تعاون لجنة الأمن الغذائي العالمي المؤتمر وترفع تقاريرها إليه وإلى

الجمعية العامة للأمم المتحدة عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤتمر منظمة الأغذية والزراعة. وأوصت اللجنة كذلك بإجراء تعديل في الفقرة 8 من المادة 33 من اللائحة العامة للمنظمة بشأن حالة لجنة الأمن الغذائي العالمي بالنسبة إلى المجلس في المسائل المتعلقة بالبرنامج والميزانية.

6- **أية مسائل أخرى:** بحثت لجنة الشؤون الدستورية والقانونية في مسألتين أثرتا في اجتماع مجموعة العمل بتاريخ 21 مايو/أيار حول التمثيل في لجنتي البرنامج والمالية والمشاركة في عملهما، وهاتان المسألتان هما:

- هل سيكون بالإمكان تعيين بديل عن أي من الأعضاء خلال إحدى دورات اللجنتين. وقد أوضحت اللجنة أنه في حال برزت حاجة غير متوقعة، بعد بدء الدورة، إلى تعيين بديل عن ممثل من الممثلين، يجب أن يكون بإمكان مسؤول رسمي معين من نفس بلد العضو المعني أن يشارك في مجريات الدورة. وعلى هذا الأساس، أوصت اللجنة بتعديل اللائحة الداخلية للجنة حسب الاقتضى؛
- في حال كان لبلد ما أكثر من ممثل واحد حاضر في أي من اجتماعات اللجنتين، معرفة أي من هؤلاء الممثلين سيكون له الحق بالكلام. وقد رأت لجنة الشؤون الدستورية والقانونية أن مثل هذا الوضع غير ممكن على اعتبار أن ممثل أي من الأعضاء في أي من اللجان يجري انتخابه من قبل المجلس أو يتم تعيينه وفقاً للإجراءات السارية ووحده العضو المعين بإمكانه المشاركة في مجريات الدورات.

7- ويمكن الاطلاع على التعديلات المفصلة في النصوص الأساسية التي أوصت بها لجنة الشؤون الدستورية والقانونية في تقرير الدورة السابعة والثمانين للجنة.

التوجيهات

8- لم تُعرض على لجنة المؤتمر أية مواضيع كي تعطي توجيهاتها بشأنها.